مركز البيدر للدراسات والتخطيط
Al-Baidar Center for Studies and Planning

ورقة مترجمة

النظام العالمي الذي تسعى إليه استراتيجية الأمن القومي الأمريكية؟

مايكل كيميج

ترجمة وتحرير مركز البيدر للدراسات والتخطيط

خلال ولايته الأولى كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية، وفي حملته الانتخابية لإعادة انتخابه عام 2024، تجلّت عدة سمات من سمات دونالد ترامب. إحداها تقديره للسلطة لذاتها، فبالنسبة له، القوة هي التي تُسيّر العالم، لا المبادئ. سمة أخرى تمثلت في نظرته إلى الازدهار كمبدأ أساسي في السياسة الخارجية. فقد تعهّد ترامب عام 2016 قائلاً: «سنجعل أمريكا غنية مرة أخرى. لا بد من الثراء لتحقيق العظمة». أما السمة الثالثة، فكانت ربطه الوثيق بين السياسة والشخصية، إذ صرّح في مؤتمر الحزب الجمهوري عام 2016: «أنا وحدي من يستطيع إصلاح الوضع».

تُجسّد استراتيجية الأمن القومي الجديدة لترامب، التي نُشرت أواخر الأسبوع الماضي، هذه الغرائز الثلاث وتُضفي عليها طابعاً رسمياً، مُقدّمةً إياها باعتبارها المحركات الضرورية للنظام الدولي. تُشير الاستراتيجية إلى «طابع أمتنا، الذي بُنيت عليه قوتها وثروتها وقيمها»، مُوكلةً حماية هذا الطابع إلى الرئيس نفسه و«فريقه»، الذين نجحوا في ولايته الأولى «في حشد نقاط القوة الأمريكية العظيمة لتصحيح المسار وبدء عهد ذهبي جديد لبلادنا». إن شخصية ترامب وقوته وأنصاره هم من مكّنوا هذا العصر الذهبي.

تُعدّ وثيقة الاستراتيجية تعبيراً عن النزعة المحافظة الأمريكية. فالحزب الجمهوري الذي يتبناه ترامب ليس كحزب جورج دبليو بوش أو رونالد ريغان، الرئيسين اللذين ربطا السياسة الداخلية المحافظة بالليبرالية الدولية. بل إن الحزب الجمهوري الذي يتبناه ترامب مدفوعٌ برغبةٍ أكبر في التمييز بين الأصدقاء والأعداء، وهو تمييزٌ يربط السياسة الداخلية بالسياسة الخارجية. وتفرض هذه الثنائية رفضاً قاطعاً لإدارة بايدن (التي يعزو إليها ترامب، في رسالته الافتتاحية إلى مجلس الأمن القومي، «أربع سنوات من الضعف والتطرف والإخفاقات القاتلة»)، واهتماماً بالنقاء الوطني، وبالتالي بالتأثيرات الخارجية، ورغبةً في تعزيز المبادئ الحضارية «في أوروبا، والعالم الناطق بالإنجليزية، وبقية العالم الديمقراطي».

تعكس الاستراتيجية الجديدة الواقع الدولي وتشوّهه في آنٍ واحد. فمن خلال ترسيخ أهمية الشخصية - أو ما يُعرف في هذه الوثيقة بـ «الدبلوماسية الرئاسية» - فإنها تُشير إلى عالمنا الذي تُهيمن عليه وسائل الإعلام، حيث يتمتع القادة الأفراد بحضورٍ هائل ونفوذٍ واسع وسلطةٍ كبيرة. هذا عالمٌ ساهم ترامب في تشكيله. وتصطدم استراتيجية الأمن القومي بالواقع الدولي من خلال تفضيلها للقوة المفرطة على الإقناع، وتركيزها على سياسة الخارجية الأمريكية في المقام الأول على نصف الكرة الغربي، على الرغم من أن منطقة المحيطين الهندي والهادئ أصبحت مركز الثقل الاقتصادي العالمي (كما تُشير الوثيقة)، وأن الحرب غير المسبوقة في مطلع القرن الحادي والعشرين تدور رحاها في أوروبا.

تُشيد الوثيقة بالقوة الأمريكية، وتهدف جزئياً إلى الحفاظ عليها وتعزيزها. إلا أن الهدف في أحيان أخرى يبدو كبح جماح طموحات الولايات المتحدة. ورغم أن وثيقة الاستراتيجية من غير المرجح أن تُفسر عملية صنع القرار اليومية لترامب، إلا أنها تصف نظاماً عالمياً طموحاً. لن يكون هذا النظام بقيادة أمريكية، ولن يكون نتاجاً لتنافس القوى العظمى أو صراع الحضارات، ولن يكون قائماً على قواعد محددة. بل سينبثق من شبكة كثيفة من العلاقات الشخصية التي تتجاوز أي تحالفات أو أي انقسام بين الدول على أسس الديمقراطية أو الاستبداد.

قد تُتيح هذه الشبكة للرئيس الروسي فلاديمير بوتين فرصةً لإنهاء الحرب في أوكرانيا بشروطه. وقد تُسهم في تنفيذ خطط الرئيس الصيني شي جين بينغ الضخمة لبلاده. والأهم من ذلك كله، أنها ستُناسب تصرفات رجلٍ ينظر إلى العالم من منظور شخصيٍّ بحت، وقادرٍ على تغيير آرائه والتزاماته بسهولة وسرعة، ولا يُفكّر في المفاوضات والمعاهدات بقدر ما يُفكّر في إبرام الصفقات السريعة. هذا ليس مجرد العالم الذي يريده ترامب، بل هو العالم الذي يملكه.

يبدو ترامب مرتاحاً لدبلوماسية القرن الحادي والعشرين. فعلى مدى العقد الماضي، تراجع نفوذ المؤسسات متعددة الأطراف، كالأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وأصبحت الدبلوماسية المنظمة طويلة الأمد أقل شيوعاً. وقد انبثقت وثيقة هلسنكي الختامية لعام 1975، التي رسّخت بنية الأمن المدعومة من الولايات المتحدة في أوروبا الغربية، من مفاوضات دقيقة أجراها دبلوماسيون مجهولون؛ وهي الآن من الماضي البعيد. وتفقد البيروقراطيات والمؤسسات ووزارات الخارجية مكانتها، مع بروز قادة طموحين يميلون إلى المركزية -بعضهم يتمتع بالكاريزما، وبعضهم بالسلطوية، وبعضهم يجمع بين الصفتين- في العديد من دول العالم. ويهيمن ترامب وبوتين وشي، إلى جانب رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي والرئيس التركي رجب طيب أردوغان، على السياسات الخارجية لبلدانهم.

لا تزال وسائل الإعلام المعاصرة قادرة على إتاحة المعلومات للجميع، لكنها في الوقت نفسه تُعزز صورة السلطة الفردية. ففي العالم الرقمي، يُمثل ترامب الولايات المتحدة، وبوتين روسيا، وشي الصين، ومودي الهند، وأردوغان تركيا. ويتفاعل الرأي العام، على الصعيدين الوطني والدولي، بشكل مباشر مع هؤلاء القادة، الذين يُحددون مسار العلاقات الدولية بأفعالهم وتصريحاتهم وتفضيلاتهم. وسواء أكانوا فعالين أم لا في تحقيق أهدافهم، فإن هؤلاء القادة يُهيمنون على اقتصاد الاهتمام العالمي؛ فمن المستحيل تجاهلهم. وقد تُصبح أهواؤهم بمثابة قوانين. وفي هذا السياق، تُصبح الاتفاقيات الملزمة نادرة المنال، بينما تُصبح المعاملات التجارية المتبادلة أمراً شائعاً.

من أبرز سمات هذه الاستراتيجية تركيزها على الحاضر. فباستثناء مزاعمها بوجود خلل وظيفي قبل عهد ترامب وإشاراتها المُعجبة بمبدأ مونرو، تفتقر إلى أي خلفية تاريخية. ويغيب عنها نقاش تاريخي شائع: وهو أن الولايات المتحدة، بعد الحرب العالمية الثانية،

أسست بنية مؤسسية تُفضي إلى الأمن والازدهار والحرية. لا تُقدم الوثيقة أي تاريخ بديل. إنها استراتيجية أمنية لعصر وسائل التواصل الاجتماعي، مُرتبطة بحاضر دائم التغير، مُتغير باستمرار. وبقدر ما يُطابق هذا الانطباع الواقع، فإنه يُعطي الرئيس التنفيذي مزيداً من القوة. وعلى العالم أن ينتظر بصبر، مُترقباً خطواته القادمة.

تكشف هذه الاستراتيجية عن تناقضات متعددة. فهي تُشيد بسياسة اقتصادية تُمارس (عند الضرورة) بالوسائل العسكرية في نصف الكرة الغربي، وبفرض تعريفات جمركية في أماكن أخرى؛ وبالاستخدام الانتقائي للقوة العسكرية، كالضربات الأمريكية التي شُنّت الصيف الماضي والتي يقول ترامب في رسالته إنها «قضت على قدرة إيران النووية». وفي سياق آخر، تدعو الوثيقة إلى التراجع وتحديد الأولويات. فبعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991، تزعم أن «نخب السياسة الخارجية الأمريكية أقنعت نفسها بأن الهيمنة الأمريكية الدائمة على العالم بأسره تصب في مصلحة بلادنا». وبالنسبة لإدارة ترامب، فإن العالم غير الأمريكي «لا يهمنا إلا إذا كانت أنشطته تُهدد مصالحنا بشكل مباشر». يجب تحديد نطاق القوة الأمريكية؛ ويجب عدم المبالغة في استخدامها.

كلما زادت الحاجة إلى تقييد النفوذ الأمريكي، ازدادت ضرورة تفوق واشنطن في الإقناع، وهو المسعى الحتمي لكسب تأييد الدول غير المهيمنة. إلا أن الاستراتيجية لا تُوفر أساساً للإقناع، وتُعدّ فقراتها المتعلقة بأوروبا كاشفةً بشكلٍ خاص في هذا الصدد. فبدلاً من الإقناع المُتدرج ضمن هيكل التحالف، تدعو الوثيقة إلى استراتيجية تعزيز النزعة المحافظة في أوروبا. وتوصي بـ«تنمية المقاومة للمسار الحالي لأوروبا داخل الدول الأوروبية»، وهو مسار يميل نحو الليبرالية الدولية، أو في حالة الاتحاد الأوروبي، نحو الليبرالية العابرة للحدود. ويُمثل تغيير المسار السياسي لأوروبا مشروعاً سياسياً جذرياً للولايات المتحدة، ويتطلب إنجازه تطبيقاً مستمراً للنفوذ الأمريكي في الخارج.

إن شعار «أمريكا أولاً» يُعقّد عملية الإقناع، ويتناسب بشكل أفضل مع عالم تقوده الولايات المتحدة. يتطلب الإقناع الفعال تعاطفاً مع الدول الأجنبية، أو على الأقل اهتماماً بها يجب أن تكون موضع اهتمام ليس فقط عندما تُشكّل تهديداً مباشراً. يتطلب الإقناع الفعال تعليق بعض المصالح قصيرة الأجل لصالح المصالح طويلة الأجل، ولهذا السبب فإن السياسة الاقتصادية القسرية بين الحلفاء غير مُستحبة. قد تُحقق انتصارات عرضية، لكنها تُضعف التحالف مع مرور الوقت. يُرسّخ الإقناع الفعال الاحترام للدول الأخرى (عندما يكون ذلك مُبرراً) حتى تُبادلها الدول الأخرى الاحترام (عندما يكون ذلك مُبرراً). في كثير من الأحيان، تُفسّر السياسة الخارجية في وثيقة استراتيجية ترامب المُتهوّرة على أنها مجرد حزم مُطلق، أو وسيلة لتحقيق غاية «عالم تقوده الولايات المتحدة من دول ذات سيادة واقتصادات حرة".

حلول تبحث عن مشكلة

بحسب الاستراتيجية الجديدة، تُعد أوروبا أولوية ثانوية. إذ تُعطى الأولوية للممرات المائية في نصف الكرة الغربي ومنطقة المحيطين الهندي والهادئ على حساب أوروبا. وتُرسّخ الاستراتيجية، بحق، حرية الملاحة والاستقرار الإقليمي كأولويات في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، واضعةً الصين في موقع المنافس، ومؤكدةً في الوقت نفسه على أهمية تجنب الصدام المباشر مع قوة نووية عملاقة ذات نفوذ عسكري هائل. وينص البيان على أن منطقة المحيطين الهندي والهادئ «ستظل من بين أهم ساحات المعارك الاقتصادية والجيوسياسية في القرن المقبل». وتجعل القوة الجيواقتصادية لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ منها منطقةً زاخرةً بالفرص للولايات المتحدة، وهو اعتقادٌ راسخٌ لدى إدارتي بايدن وأوباما، ويبدو أن إدارة ترامب تُشاركها هذا الرأي.

من الغريب إذن أن يحظى نصف الكرة الغربي بمكانة مرموقة في وثيقة الاستراتيجية. ويعني ذلك أن الهجرة غير الشرعية والاتجار بالمخدرات من أمريكا اللاتينية تُمثلان أبرز تحديات الأمن القومي للولايات المتحدة . ورغم خطورة هذه المشاكل، إلا أنها تتضاءل مقارنةً بإمكانية زعزعة الاستقرار بشكل كبير في أوروبا أو منطقة المحيطين الهندي والهادئ. كما أن الهجرة غير الشرعية والاتجار بالمخدرات مشكلتان تتطلبان مجموعة حلول دقيقة، بدءاً من الإصلاحات المتجذرة في السياسة الأمريكية الداخلية وصولاً إلى حل المشكلات الجماعية مع الدول التي تُسهم في تدفق المهاجرين أو المخدرات إلى الولايات المتحدة. وتُخاطر استراتيجية ترامب بعسكرة مشاكل ليست ذات طابع عسكري.

الوثيقة في أضعف حالاتها عند تناول الحرب في أوكرانيا . جزء من مشكلتها نظري. في بعض الفقرات، تحدد الوثيقة «وقف الصراعات الإقليمية» على أنها مسؤولية الولايات المتحدة. من هذا المنظور، يجب على واشنطن منع أي خصم (أي روسيا أو الصين) من تحقيق موقع هيمنة إقليمية. يجب أن تكون الحرب في أوكرانيا أوروبية حتى تتمكن أوروبا من مراقبة منطقتها ومنع روسيا من ممارسة نفوذ كبير خارج حدودها. ومع ذلك، في مكان آخر، تعترف الاستراتيجية «بالنفوذ الكبير للدول الأكبر والأغنى والأقوى»، واصفة نفوذها بأنه «حقيقة خالدة في العلاقات الدولية». يحق لبعض الدول أن تتفوق، وقد تكون روسيا واحدة من هذه الدول. لكن الاستقرار الإقليمي في أوكرانيا وأماكن أخرى لن ينشأ من مجالات النفوذ التي أنشأتها حفنة من القوى العظمى.

تُعزز هذه الاستراتيجية البحث عن «استقرار استراتيجي مع روسيا»، وتُلقي باللوم على النخب الأوروبية في عرقلة السلام. تفترض الاستراتيجية أن أوكرانيا ستنجو من الحرب، لكنها تتجاهل أمنها (باستثناء توقعها عدم انضمامها إلى حلف الناتو) واندماجها في أوروبا. لا تُقر الوثيقة باحتمالية خسارة أوكرانيا للحرب، وهو احتمال وارد، وتتجاهل معضلة

جوهرية للولايات المتحدة، وهي أن الاستقرار الاستراتيجي مع روسيا لا يتحقق إلا بمنحها درجة من السيطرة على أوكرانيا. مع ذلك، فإن حصول روسيا على هذه السيطرة سيُزعزع استقرار دول الناتو والدول الأوروبية غير الأعضاء فيه. فيما يتعلق بأوكرانيا، لا تُقدم الاستراتيجية الجديدة سوى تأكيدات، كثير منها متفائل للغاية بشأن احتياجات البلاد للبقاء، وساذج للغاية بشأن قدرة روسيا على أن تكون فاعلاً إقليمياً بنّاءً. وتزعم وثيقة الاستراتيجية أن السلام قد يكون وشيكاً في أوكرانيا، شريطة تجاوز النخب الأوروبية. هذا يقلل من شأن مخاطر الصراع، ولا سيما خطر مكافأة رغبة روسيا في السيطرة على أوكرانيا وبالتالي جعل هذه السيطرة طبيعية.

لا يمكنك دائماً الحصول على ما تريد

وثائق استراتيجية الأمن القومي من هذا النوع ليست مخططات. ينتهي الأمر بالرؤساء الأمريكيين إلى رد الفعل على الأزمات أكثر من إملاء النتائج. في 11 سبتمبر 2001، أصبحت رئاسة جورج دبليو بوش رد فعل على هجوم إرهابي غير متوقع. أمضى باراك أوباما معظم رئاسته في الاستجابة للربيع العربي، والغزو الروسي لأوكرانيا في عام 2014، والحرب الأهلية السورية. أعيد تشكيل ولاية دونالد ترامب الأولى بسبب جائحة كوفيد-19. كان على جو بايدن التعامل مع إعادة غزو روسيا لأوكرانيا في عام 2022 والتداعيات الإقليمية لهجمات حماس في 7 أكتوبر 2023 على إسرائيل. لا شك أن ولاية ترامب الثانية ستُعرف بأزمات مستقبلية غير متوقعة أكثر من أي فقرة أو جملة أو عبارة من استراتيجية الأمن القومي لعام 2025. هذه هي قصة كل رئاسة أمريكية.

في فبراير الماضي، كتبتُ في مجلة الشؤون الخارجية (فورين افيرس) عن إمكانية «الدبلوماسية المرنة» من جانب إدارة ترامب، وإمكانية أن يتمكن البيت الأبيض من

«إدارة التوترات المستمرة والصراعات المتواصلة ببراعة». وقد تجلّت هذه المرونة في بعض الأحيان خلال العام الماضي في دبلوماسية أسفرت عن وقف إطلاق النار في غزة، على سبيل المثال، واتفاقية سلام بين أرمينيا وأذربيجان.

ومع ذلك، تُظهر وثيقة الاستراتيجية، دون قصد، التناقضات الداخلية والمفارقات التي ينطوي عليها العالم الذي يريده ترامب. فحلّ النزاع في أوكرانيا لا يتطلب المرونة فحسب، بل يتطلب تنسيقاً وثيقاً مع الحلفاء وحوافز مدروسة بعناية لكبح الطموح الروسي. وهذا يتعارض مع مشروع فرض المحافظة على النمط الأمريكي على أوروبا. وسيستفيد التصدي لنفوذ الصين في منطقة المحيطين الهندي والهادئ وما وراءها من براعة واشنطن في الإقناع بدلاً من فرض الرسوم الجمركية. وإذا أرادت الولايات المتحدة تقليص وجودها العسكري، فعليها أن تتجاوز الأنماط والروابط الحضارية، أياً كانت، وأن تُقيم شراكات عالمية قائمة على الاحترام المتبادل. وبعد أن خاض ترامب حملته الانتخابية على أساس تقليص النفوذ الأمريكي، أظهر ولعه به وبالخيارات التي يُتيحها لتغيير العالم.

هوية البحث

اسم الباحث: مايكل كيميج - أستاذ التاريخ في الجامعة الكاثوليكية الأمريكية

عنوان البحث: النظام العالمي الذي تسعى إليه استراتيجيته الأمن القومي الأمريكية؟

تأريخ النشر: كانون الأول - ديسمبر 2025

رابط البحث: مجلة فورين أفيرس

https://www.foreignaffairs.com/trumps-power-paradox

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكوميّة، وغير ربحِيّة، أُسِّس سنة 2015م، وسُجِّل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، بوصفه ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الأخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمشاركة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص والنهوض به، بما يقلل من اعتماد المواطنين على مؤسسات الدولة.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org